دعا إلى الاستفادة من التجارب العالمية للارتقاء بالعملية التعليمية

المري: الاستثمار في التعليم هو الرأسمال الحقيقي الباقي للكويت وابنائها

دعا مرشح الدائرة الثالثة ناصر المري إلى الاستفادة من التجارب العالمية للارتقاء بالتعليم في الكويت، مشيرا إلى ان الاستثمار البشري عبر التعليم هو الرأسمال الحقيقي الباقي للكويت، والهدف الحقيقي للتنمية التي نسعى إليها من أجل تطوير الكويت بعقول وافكار وسواعد ابنائها وشبابها.

وقال المري في تصريح صحافي من افضل التجارب العالمية الأميركية والاسكندنافية والسنغافورية والتي تعتمد على خصخصة التعليم، داعيا إلى الاستفادة من هذه التجارب وتكويتها حتى يتسنى الارتقاء بالعملية التعليمية.

واوضح ان هذه التجارب تضع ضوابط لخصخصة التعليم من خلال احتفاظ وزارة التربية بالمدارس الحكومية والتعامل على أسس تجارية، إضافة إلى السماح لمن يرغب في بناء وتشغيل مدرسة خاصة ومنحه الأرض مجانا، فضلا عن فتح المجال السماح لمن يرغب في افتتاح جامعة او معهد ومنحه الأرض مجانا، وطالب المري بالسماح لأي مواطن او مواطنة يحصل على قبول للدراسة الجامعية وما فوقها من إحدى الجامعات المتميزة عالميا بالابتعاث للدراسة على نفقة الدولة.

ناصر المري

■ ضرورة تشكيل المجلس الأعلى للتعليم كجهاز منفصل يتبع مباشرة لمجلس الوزراء ويعنى بجودة التعليم

■ السماح للمواطن أو المواطنة بعد الحصول على قبول للدراسة الجامعية وما فوقها بالابتعاث على نفقة الدولة

ودعا إلى تشكيل المجلس الأعلى للتعليم كجهاز منفصل عن وزارة التربية والتعليم يتبع مباشرة لمجلس الوزراء تكون مهمته التأكد منجودة التعليم، ويعمل كهيئة رقابية تنظيمية تكون مسؤولة عن ترخيص اي مدرسة او جامعة أو معهد وتحديد المواصفات العمرانية والصحية والسلامة العامة حتى تحصل على الترخيص، ومنح ترخيص لمن يرغب ان يكون معلم من خلال اختبارات عالمية موحدة، وتحديد المناهج الدراسية واعتمادها مع اعطاء اولوية التدريس للكويتيين.

واشار إلى أهمية اجراء اختبارات على مستوى الدولة للقبول في الجامعة، واجراء اختبارات على مستوى الدولة للانتقال من مرحلة دراسية الى اخرى.

واضاف ان هذه المقترحات من شانها الارتقاء بالعملية التعليمية من مختلف الجهات، خصوصا انها تعتمد على خلق المنافسة لتقديم الأفضل ورفع المستوى الدراسي والتعليمي للطلبة في جميع المراحل.

واكد ضرورة التحرك في المرحلة المقبلة تجاه الملف التعليمي لتذليل جميع العقبات التي تواجه تطوير هذا القطاع الحيوي، والذي يحتاج إلى تطوير شامل بشري ومادي ومنهجي ينهض به من حال الركود ويواكب التطورات الحاصلة على مستوى العالم في التعليم والدراسة.

حذر من اثر بيع الاصوات على نزاهة العملية الانتخابية داعيا الداخلية للتصدي لها

الكندري: تجار شراء الذمم في الثالثة هم «خفافيش ظلام» لابد من ردعهم باقصى العقوبات

اكد مرشح الدائرة الثالثة جاسم ابل الكندري ان هناك شبهات بدأت بوادرها تظهر للعلن حول ظاهرة شراء الاصوات داعيا وزارة الداخلية لسرعة التحرك للتصدي لتجار شراء الذمم الذين اصبحوا بمثابة خفافيش تحتاج وادها ، فهؤلاء جُبل همهم الوصول الي البرلمان حتي ولو كان ذلك بطرق غير مشروعة وغير شرعية

واضاف الكندري في تصريح صحافي : ان من يقم بشراء الصوت الانتخابي او بيعه يرتكب اقطع الجرائم بحق الوطن على اعتبار انه لا يراعي مصلحة الوطن العليا وهذا ما يستدعي ضرورة وضع العقوبات الرادعة لذلك

وشدد الكندري على ضرورة قيام وزارة الداخلية بدورها الموكل اليها بالتصدى لظاهرة شراء الاصوات مصدرا من تداعيات تلك الظاهرة على نزاهة العملية الانتخابية مضيفا في ذات السياق ، لن انوائي في حال رصد أو كشف وقائع محددة بالإبلاغ عنها وانطلاقا من ذلك عمدت الى تشكيل فريق عمل من العاملين معي في لجنتي الانتخابية لرصد اى مظاهر قد تحوم حول الشبهات وتقديم تلك الدلائل والأسانيد الى الجهات المختصة

جاسم الكندري

■ شراء الأصوات كجرائم القتل والزنى والسرقة والرشوة وخيانة الأمانة

وتابع: قد يعتقد البعض ان جريمة شراء الاصوات نوع يختلف عن بقية الجرائم المدرجة في قانون الجزاء الكويتي، وهي ليست كجرائم القتل والزنى والسرقة والرشوة وخيانة الأمانة، والجرائم الاخرى الماسة بامن الدولة الداخلي او الخارجي، فمن يعتقد ذلك فهو مخطئ، لان من يقدم على جريمة كهذه فانما هو يرتكب جميع الجرائم التي سبق ذكرها

واردف ان من يقدم على ارتكاب جريمة الشراء هو شخصية اجرامية لا يلتزم حدود القانون ومتى وصل هذا النوع من المرشحين الى السلطة التشريعية، فإنه سيعمل على التكسب السريع من مقع المجلس و تشريع قوانين تضر المجتمع وتضر الوطن وتؤثر سلبا على مدى سنين وأجيال.

ورأى الكندري ان تغليظ العقوبات الرادعة لعملية شراء الأصوات، قد تكون حلا ناجحا يقلص من انتشار الظاهرة لافتا الى انه حال ان وفق سيعمل بالتعاون مع بقية اعضاء المجلس على تبني مقترحا يقضي بتغليظ تلك العقوبات

شدد خلال ندوته الانتخابية «يداً بيد من أجل الوطن» على ضرورة الإصلاح

الخلفان: الحكومة مطالبة بالتصدي لما طال القضاء من اتهامات ومزاعم غير حقيقية

الخلفان متحدثا

حضور كبير

اعرب مرشح الدائرة الثانية للانتخابات التكميلية لمجلس الامة د. عبدالواحد الخلفان عن اسفة لما طال السلطة القضائية من اتهامات ومزاعم تتطلب من الحكومة التحرك فورا لوضع حد للاشاعات واعادة الامور الى نصابها وتطبيق القانون مشيرا الى ان القضاء الكويتي كان ولا يزال صرحا للعدالة ولايمكن بأي حال من الاحوال السكوت عما تعرض له من نعد ومزاعم.

وقال د. الخلفان خلال ندوة اقامها امس الاول تحت عنوان «يدا بيد لخدمة الوطن» اننا بالفعل بحاجة ماسة للاصلاح في مختلف المجالات ولكن ليس بالصورة التي يحاول البعض ان يطبقها تنفيذا لأجندة سياسية معينة مبينا ان هناك الكثير من القضايا التي تحتاج للاصلاح بدءا من الخدمات العامة ومشاكل الاسكان والبطالة والخدمات الصحية وغيرها وصولا الى اصلاح الجهاز الاداري بالدولة وتضارب قراراته كما حصل مؤخرا بالنسبة حول مكافاة نهاية الخدمة وتفاوت مقدار هذه المكافاة بين اجهزة الدولة المختلفة الامر الذي يتطلب ان تكون هناك رؤية حكومية عادلة تطبيقا لنصوص الدستور التي اكدت على المساواة والعدالة

■ الصالح: نأسف لما حصل في ساحة الإرادة من تشويه طال كل السلطات

■ رباح النجادة: نحتاج لوقفة جادة تجاه ظاهرة الفساد التي انتشرت بالأجهزة الحكومية

وتطرق الخلفان الى قضية الخريجين وتزايد اعدادهم حتى وصلوا الى نحو 15 الف خريج دون ان يكون لهم مكان سواء في الجامعات او المعاهد ولاحقا في الوزارات والجهات الحكومية معتبرا ان ذلك كلة بسبب سوء التخطيط وعدم وجود استراتيجية تعليمية تربط المخرجات بسوق العمل بل وعدم وجود خطة تعليمية متكاملة بالاصل متطرقا الى قضية البدون وانها حتى الان لم تجد اي طريق للحل رغم مرور اكثر من 40 سنة عليها

واشار الى ان هناك الكثير من القضايا الاخرى للاسف نجد ان الحكومة متهاونه حيالها كقضيةاللحوم الفاسدة مثلا وانتشار الادوية المغشوشة متسائلا اين التحرك الحكومي لوقف تفاقم هذه القضايا اليست هي المعنية بالحفاظ على ارواح البشر ؟ وتطرق د. الخلفان الى القضايا الاقليمية خاصة فيما يحدث في العراق وقيام تنظيم داعش باحتلال عدد من المدن العراقية لافتا الى ان هذه الاحداث ليست ببعيدة عن الكويت وعلى الحكومة الكويتية التحرك حتى لاتصل لمرحلة لا يحمد عقباها

من جانبه استنكر النائب خليل الصالح الأحداث الاخيرة التي حدثت في ساحة الارادة والتطاول على السلطة القضائيةونشر الاشاعات التي تهدف الى زعزعة الثقة بمؤسسات الدولة الدستورية واهما مجلس الامة مشددا على ضرورة قيام الحكوم بكامل مسؤولياتها تجاه ما حدث لان ما حصل طال كل السلطات واشار الصالح الى دعم المرشح د. الخلفان وانه خير من يمثل ابناء الدائرة في المجلس لما يتمتع به من عمل وعطاء وخبرة اكاديمية

بدوره قالت د. رباح النجاده ان الفساد في الكويت وللاسف وصل لمرحلة لا ينبغي السكوت عنها وعلى الجميع مسؤولية التصدي لهذا الفساد فنحن بحاجة لوقفة تجاه هذا الفساد الذي طال مختلف الاجهزة الحكومية موضحا ان سمو امير البلاد حفظه الله قال في كلمته السامية التي لا تزال اصداؤها حاضرة « اعينوني » في اشارة الى ضرورة توجيه اختياراتنا الانتخابية لمن يستحق تمثيل الشعب الكويتي ويدافع عن مصالحه ومصالح الوطنومن هنا يتطلب من الجميع حسن الاختيار من اجل مصلحة الوطن داعيةالى التصويت لمرشح الدائرة د. الخلفان لانه صاحب مبدأ يضع مصلحة الوطن والمواطن في المقدمة

وقال د. فيصل الشريفي الى انهناك الكثير من المشكلات لاتزال دون حلول الامر الذي يتطلب وضع خطط مدروسه تقترن بخطط تنفيذية حقيقية مشيدا بالمرشح د. عبدالواحد الخلفان الذي يتميز بالنزاهة والشفافية ويعتبر من الشخصيات التي تسعى للعمل الدؤوب ولديه الكثير من المواقف المشرفة معربا عن امله بان تصل مثل هذه الطاقات الى قبة البرلمان.

أكد ان حصولها على قيادة أكثر من موقع جاء تقديراً لجهودها ونجاحها المميز

عويد المطيري: المرأة الكويتية متفوقة بالإرادة وأثبتت وجودها في شتى مناحي الحياة

قال مرشح الدائرة الثانية محمد عويد المطيري ان المرأة الكويتية متفوقة الإرادة وتمتلك الكثير من الثقة التي لم يستطع أحد إستلابها منها عكس كل الصور التي حاول البعض تجسيدها لنا، مؤكداً أنها تتمتع بأعلى درجات الرجاحة في العقل والثقافة والعلم والدبلوماسية في التعامل.

وأوضح أنها استطاعت بكل أمعية واقتدار طوال مسيرتها ان تقدم صورة عملية وواقعية مشرقة وأراء بناءة خاصة عندما دخلت قاعة عبدالله السالم وأثبتت وجودها البرلماني بل واستحقت عن جدارة أن تكون عضوا فاعلا ومؤثرا في البرلمان الكويتي وقد شهد لها الجميع بذلك وأضاف المطيري إن بعض الاستحقاقات التي حصلت عليها المرأة الكويتية دفعتها وهي متسلحة بذكائها وثقتها بنفسها أن تتمكن من تبوأ أعلى المراكز في أكثر من اتجاه لتغدو رقما صعبا في عالم السياسة والآداب والثقافة والفنون والمال والعمل بل وأثبتت وجودها بالأفعال لا بالأقوال.

محمد المطيري

رفض وجود حكومة ردود أفعال مطالب بأن تكون صاحبة مبادرات

العنزي: ضرورة استغلال الفوائض المالية في إقامة المشاريع التنموية الحقيقية

اكد مرشح الدائرة الثانيه خالد زين العنزي على ضرورة وقف الهدر في المال العام ، واستغلال الفوائض المالية في اقامة مشاريع تنموية حقيقية ،و الاعتماد عليها في تامين موارد اضافية للدخل ، لافتا الى ان التنمية الحقيقية يجب ان تبدأ بتنمية الشباب وصقل قدراتهم وتأهيلهم لادارة المشاريع ، ليكون العنصر الوطني هو رائد التنمية بدلا من الاعتماد على الوافدين.

واوضح انه المهم توفير الكليات التي تشمل كافة التخصصات حتى يتسنى للشباب الابداع في التخصصات التي تناسب طموحاتهم ، بدلا من الوضع الحالي القائم على اجبار الطلبة على تخصصات بعينها بحجة القدرة الاستيعابية للكليات ، مشيرا الى ان التخصصات الحالية لا تتناسب اطلاقا مع متطلبات الشباب ومقتضيات التنمية المستقبلية ، مؤكدا على ضرورة توفير الكليات الفنية والصناعية والتكنولوجية من اجل اعداد الكوادر الوطنية التي تنهض بالمصانع والمشاريع التي نتطلع الى اقامتها في المستقبل القريب.

وطالب العنزي بالعمل من الان على انشاء المصانع في البلد واعداد الكوادر والمخرجات الوطنية التي تشغل هذه المصانع حتى نحصل على اكتفاء ذاتي في المواد الاستهلاكية ومواد البناء والمواد الصناعية التي اصبحنا نستوردها من دول الخليج ، وانشاء المشاريع التي تضمن خلق فرص عمل لما يقارب 50 الف شاب يعانون من البطالة حاليا ، بالإضافة إلى الأعداد المتوقعة أن تنضم إليهم في الفترة المقبلة.

وتابع : لا نريد ان تكون حكومتنا حكومة ردود افعال ، بل نريد ان تكون صاحبة مبادرة ، وتحمل خطة تنموية حقيقية مبينا على رؤية واضحة وبرنامج عمل قابل للتنفيذ خلال فترة محددة ، وليس كالخطط السابقة التي كانت مجرد ارقام او تسويق لحلم وكلام انشائي غير مدعم بالارقام وميزانية ومشاريع محددة.

اعتبر أن مكافحة الفساد الإداري أول طريق بناء دولة القانون

المنيفي: الإدارة الحكومية المترهلة عقبة كبرى أمام نيل المواطنين حقوقهم

عبدالعزيز المنيفي

انتقد مرشح الدائرة الثالثة عبدالعزيز سعد المنيفي الإدارة الحكومية المترهلة والتي أصبحت عقبة كبرى أمام نيل المواطنين حقوقهم بإنجاز معاملاتهم بيسر وسهولة دون الحاجة إلى تمريرها عبر قنوات غير قانونية.

وقال المنيفي في بيان صحافي إن الإدارة الحكيمة هي تلك التي تراجع إجراءاتها أولا بأول وتتقبل شكاوى المراجعين وتدرس انتقاداتهم النابعة عن معاناة يعايشونها اثناء تخليص معاملاتهم ، وتعمد إلى محاسبة موظفيها وقياس أدائهم ومستوى الإنجاز لكل منهم مقارنة بعدد المعاملات التي ينتقونها في اليوم الواحد أو على مدى شهر كامل ، ومن ثم مراجعة الوقت الذي أنجزت به تلك المعاملات مع الوقت الفعلي الذي تحتاجه المعاملة الواحدة في إدارة معينة.

وأضاف إن المواطنين ضجوا من شكوى متكررة تتعلق ببطء الاجراءات ، وأصبحت من النوادر أن يغفل موظف ما عن إرجاء تخليص المعاملة في وقتها دون أن يمد يده لاستلامها ويسبق يده لسانه بالقول : مرنا بعد أسبوع ، وهو ما يدفع كثيرين إلى البحث دوما عن طرق ملتوية في الإدارة التي تشاء الظروف له أن يراجعها لتخليص معاملته اتقاء لتلك الإجراءات البطيئة وقفزا على تسويف إنجازها ، حيث تكفل تلك الطرق اختصار الدورة المستندية للمعاملة وتلغي أسبوع من الموظف المعتاد، وقال المنيفي إن الدول التي تنشد راحة مواطنيها اعتمدت تخليص المعاملات الكترونيا دون حاجة المراجعين إلى التواجد بين مكاتب الموظفين والمرور على عشرات منهم لإنجاز المعاملة الواحدة التي تتطلب في الكويت عشرات التوقيعات قبل أن تصبح نافذة ، في حين أنها الكترونيا لا تتطلب إلا دقائق فقط لتمريرها.

وقال المنيفي : يبدو أن موظفي الحكومة يستلذون برؤية معاناة المواطنين من جهة ، ومن جهة أخرى يرون أن سلطاتهم لا تكتمل إلا بتواجد طوابير المراجعين أمام مكاتبهم في مشهد لفظته تماما الدول المتحضرة التي أقرت مكننة معاملاتها لتوفير وقت مواطنيها وجهدهم. وقال المنيفي إن هذا الأسلوب الفوضوي أوجد نوافذ وأبوابا للإثراء غير المشروع تتلخص في سيادة الرشوة في الأجهزة الحكومية لتمرير معاملات المراجعين حتى وإن كانت مستوفية لجميع الاشتراطات وليست مخالفة للقانون وذلك بتعمد تأخيرها رغبة في لجوء المراجعين إلى قنوات غير شرعية لتخليص تلك المعاملات.

ودعا المنيفي إلى إجراءات حاسمة لمعالجة تلك الأمراض الكفيلة بالقضاء على الدولة إن هي استمرت على وتيرتها الحالية حيث انها اول ابواب الفساد وأخطره ، ومن تلك المعالجات حسبما اقترح المنيفي تعميم إنجاز المعاملات الكترونيا دون حاجة المراجع إلى الذهاب للإدارة المختصة بنفسه ، ومن جهة أخرى الإعلان عن الوقت الذي تستغرقه كل معاملة لإنجازها وتخصيص مكتب لتلقي معاملات المراجعين وإعطائهم إيصالات باستلامها والوقت الذي تستغرقه لإنجازها على ألا يراجع المواطن إلا في ذلك الوقت ليجد معاملاته منجزة أو منحه الحق في مقاضاة من تسبب في تأخيرها إن لم يكن هناك سبب مقنع لتأخيرها للقضاء على الرشوة من جهة ولتخليص المواطنين من الشعور بالحاجة إلى طرق ملتوية لإنجاز معاملاتهم القانونية التي كفل لهم القانون الحق في الحصول عليها أو تمريرها.

■ الدول التي تنشد راحة مواطنيها تعمد إلى تخليص المعاملات الكترونيا دون حاجة المراجعين إلى التواجد بين مكاتب الموظفين لإنجاز معاملتهم